القيادة السياسية والتغيير المجتمعي
(التنمية الشاملة)
Political leadership and societal change

خروبي بزارة عمر
أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-. الجزائر
تاريخ استلام المقال : 21-12-2018 تاريخ القبول : 23-12-2019 المؤلف المراسل : خروبي بزارة عمر

ملخص

يروم موضوع الدراسة "القيادة السياسية ودورها في تحقيق التغيير المجتمعي" في الجزائر كعينة للدراسة، إذ في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها المجتمعات في دول الجنوب والمتعلقة بغياب الاستقرار في كل المجالات، المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، هذه الظروف كانت نتيجة لتدخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي ساهمت بطريقة أو بأخرى في تدهور الأوضاع العامة للشعوب والمجتمعات أفرادا ودول، ، فهذه الظروف تقتضي اتخاذ قرارات سياسية هامة تبدد الخوف من المستقبل والعزلة والإحساس بالاغتراب داخل الوطن، وتوطد عامل الثقة بين السلطة السياسية والأفراد، فدور القيادة السياسية ذو أهمية بالغة من أجل تغيير مجتمعي هادئ وهادف ويكون في صالح المواطن وحكومته.

الكلمات المفتاحية : القيادة – التنمية- النخبة - السياسة- الأمن - الاستقرار- التغيير - المجتمع.

Abstract

This study deals with "the political leadership and its role in achieving societal change" focusing on Algeria; as a research sample. In the actual era and under the social, economic and political conditions that the underdeveloped societies know, such as; the lack of stability in all domains, because of the intervention of a number of internal and external factors which contributed in one way or another to the deterioration of the general situation of peoples and societies. These circumstances require important political decisions that dispel fear of the future and the alienation within the homeland; moreover, they strengthen the confidence factor between the authority and individuals. Thus, the

political leadership will have a great importance for a peaceful and meaningful community change in the interests of the citizen and his government.
Key words : Political Leadership - Development - Political Elite - Security & Stability - Community Change

مقدمة

أخذ موضوع القيادة السياسية اهتمام العديد من الباحثين في مجال علم الاجتماع ومجال العلوم السياسية خاصة في مجال علم الاجتماع السياسي، ولكن إذا عدنا إلى جذور هذين العلمين نجد أن هناك اهتمامات مبكرة بهذا الموضوع منذ فجر الفكر الإنساني، فهذا الاهتمام أدى إلى ظهور آراء مختلفة حول ظاهرة القيادة وأهميتها ودورها في المجتمع الحديث.

فدراسة الدور السياسي للقيادات السياسية أصبح من الموضوعات الأكثر أهمية والجديرة بالبحث في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع(علم الاجتماع السياسي)، وذلك لما تمثله هذه القيادات من تأثير واضح على أبنية المجتمع المختلفة، فهي المصدر الأساسي في اتخاذ القرارات المصيرية، وبالتأكيد العامل الأساسي لتحقيق السلم والاستقرار والتكامل الاجتماعي والتنمية، وعليه لابد لنا أن لا ننسى الدور الكبير الذي تقوم به القيادة السياسية في سبيل تحقيق ذلك التغيير المجتمعي المرغوب فيه والذي يمس كل القطاعات والمجالات بدون استثناء، ويكون لصالح الدولة والمواطن على حد سواء خاصة في ظل زعزعة شرعية النخب الحاكمة وضعف ثقة المواطن فيها، وينطبق ذلك خاصة على الدولة الجزائرية التي أصبحت تعاني تدهور شرعية نخبها الحاكمة، فشرعية السلطة السياسية ومن يمارسها في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص على المحك، لذلك لابد من تمتينها وتوطيدها، ولا يكون ذلك إلا بالمصارحة والحوار وقول الحقيقة، والاقتراب أكثر من المواطن الذي يحتاج إلى هذه السلطة لإعادة الاعتبار وإثبات الوجود، فالدولة لن تكون قوية إلا برضا الأفراد، ولن يكون للأفراد وجود إلا في ظل وجود قيادة سياسية حكيمة ومتفهمة تعكس تطلعات وقيم مواطنيها، فإلىأي مدى يمكن اعتبار القيادة السياسية في الجزائر أداة للتغيير المجتمعي(التنمية الشاملة)؟

وسنقوم بالإجابة على هذه الإشكالية من خلال الخطوات التالية:

1- تحديد المصطلحات

2- أزمة الدولة ومعوقات التنمية في الجزائر

3- التغيير المجتمعي(التنمية الشاملة) في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

4- النتائج المتوصل إليها

5- التوصيات

1-تحديد المصطلحات:

1.1. تعريف التخلف:

التخلف ظاهرة مرضية وبائية أصيب بها معظم الدول النامية إلا ما ندر، فأغلب الدول النامية أو دول العالم الثالث تشهد تخلفا في جميع المجالات مقارنة بركب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا كبيرة في مسار تنميتها الشاملة كميا ونوعيا(1).

فهو حسب كوزنيس:"عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، كما يعني ضعف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، ويعني أيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان(2).

أو هو ذلك الوضع الاقتصادي الذي أفرز وضعا متناقضا أي عدم مسايرة النمو الاقتصادي للتسارع الكبير في النمو السكاني وعدم القدرة على تلبية احتياجاته.

2.1. تعريف التنمية:

في حين نرى الدول المتقدمة تبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لمواطنيها، نجد الدول النامية لم تتجاوز بعد السؤال عن السبل الصحيحة لتحقيق التنمية.

يعرفها إكرين عبد النبي:"بأنها العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع(3).

ويعرفها الدكتور كاسر المنصور:"بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء(4).

وقد تطور هذا المفهوم ليصبح التنمية المستدامة والتي مفادها حسب اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بـ"تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية".

3.1. مفهوم التغيير:

التغيير غير التغير، فالثاني يفيد بصفة عامة تحول الشيء من حال إلى حال بشكل مفاجئ وقاطع، وتترتب نتائجه على مدى ما سوف يحالفه من ظروف محيطة به، أما التغيير فيفيد التحول القائم على فكر وتدبر مسبق، ونتائج تكون محسوبة بقدر المستطاع، والخلل في هذا التحول يكون في مساحة ضيقة يسهل السيطرة عليها.

والتغير الاجتماعي ليس التغيير الاجتماعي،فالأول هو ظاهرة تحدث في كل زمان ومكان، وكما يعرفه الباحثون هو التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي مثل: زيادة أو تناقص حجم المجتمع، أو في النظم أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى، أو في اللغة أو في المعتقدات والمواقف، فهو في حقيقته انتقال البيئة الاجتماعية من حال إلى حال، وغالبا ما تكون الحالة التي انتقل منها المجتمع هي حالة استقرار وثبات نسبي بغض النظر عن طبيعة هذا الاستقرار من التخلف أو التحضر، وليس من الضروري أن يكون التغير تطورا، وإنما قد يكون انحدارا بالمجتمع نحو الأسوأ، أما التغيير الاجتماعي هو الفاعلية الآلية الشعورية الرامية إلى إحداث تغيير محدد في البيئة الاجتماعية، أو في جانب منها أو عدة جوانب أخرى، ويقف وراء التغيير فاعل ما داخلي أو خارجي يريد أن يغير أمرا ما أو سلوكا ما أو نمطا ما من أنماط الحياة أو غير ذلك، وليس من الضروري أن يكون التغيير نحو الايجابية، فقد تكون إرادة الفاعل متجهة نحو إحداث خلل ما(5).

وغاية التغيير وهدفه يكون إيجابيا سمي توجيها، إرشادا، تحديثا، تطويرا، أما إذا كان هدفه سلبيا سمي تغيير لموقف ما، صناعة رأي عام، تفكيك المجتمع، تفكيك مؤسسة ما...وهكذا(6).

4.1. مفهوم الإصلاح:

قبل أن نعطي تعريفا لمفهوم الإصلاح وجب علينا الإلمام لسبب ذلك الإصلاح ونقصد هنا نقيضه مفهوم الفساد.

فالفساد كما يعرفه البعض أنه علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون، وهما الفّساد والمفسود، حيث أن الأخير هو كل شخص يحوز سلطة يستعملها استعمالا احتياليا، والفاسد هو كل من يحوز وسيلة مادية لشراء تلك السلطة، أو بالأحرى شراء قرار بعينه يمكن أن يصدر عن تلك السلطة، أما صامويل هانتغتون فيعرفه بـ" سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة(7).

أما الإصلاح: فهو مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد، أو هو المفهوم المضاد للفساد، وآلية تدعيم ركائز ما تداعى وهرم من بنى ومؤسسات الدولة، أي بعبارة أخرى هو عملية حقن مواد التصلد في أساسيات ذلك البناء، لإعادة تمتين تلك الركائز، وذلك بإتباع آليات نبذ التخلف وتحرير المجتمع ومحاربة الفقر والمحسوبية واختلال الامتيازات بين أفراد المجتمع، أي تحقيق العدل والعدالة الاجتماعية(8).

فالإصلاح يتطلب استخدام آلية الشفافية عن طريق فتح القنوات للجمهور للإطلاع على سياسات الحكومة، وكذا تعزيز العنصر الأساسي في المراقبة وهي المسائلة، وذلك بإشراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه بتلك السياسات وجعله المسؤول الأول عن تقييم الرؤساء الإداريين وسياساتهم.

فالإصلاح وجه من أوجه التغيير المجتمعي، وبالتالي فإن الإصلاح ليس التغيير بشكله المطلق، لأن التغيير يكون إما نحو الإيجابية أي التطوير والتحديث والإصلاح، وإما إلى السلبية خدمة لجهة معينة أو شخص معين.

فبعد التمييز بين هذه المصطلحات يتبين لنا الهدف من عنوان الدراسة، وهو دور القيادة السياسية في إحداث ذلك الإصلاح والتحديث والتطوير والتنمية في المجتمع في شتى المجالات بغية الوصول إلى تحقيق الهدف الأسمى من ذلك وهو التنمية الشاملة والمستدامة في نفس الوقت.

من هنا يتبين لنا أن الدراسة تتكون من متغيرين اثنين، متغير تابع وهو الذي يجب أو وجب أن يحدث أي التنمية ومتغير مستقل وهو القيادة السياسية التي تؤثر في علاقات المجتمع لإحداث ذلك الهدف وهو البناء والاستقرار والتنمية، وهو ما يمكن أن نسميه السلم التنموي.

فلا يمكن لدول الجنوب أن تنال الرضا من شعوبها في ظل اهتزاز شرعيتها إلا عن طريق إحداث تلك التنمية، حتى تستطيع تحقيق الاستقرار والسلم الغائبين عن أجندات الحكومات المتعاقبة في دول الجنوب المتخلفة.

وباعتبار أن القيادة السياسية هي الركيزة الأساسية لإحداث تلك التنمية وجب في بداية الأمر أن نعطي تعريفا لها حتى يستبين ويستقيم لنا الفهم عند تحليل دورها في البناء والمساهمة في تحقيق الاستقرار للمجتمع.

5.1. تعريف القيادة السياسية:

فالقيادة هي مجموعة السلوك التي يمارسها القائد على الجماعة، والتي تمثل محصلة التفاعل بين عدة عناصر أساسية في موقف الممارسة القيادية، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والتي تعني الكفاءة العالية في أداء الأفراد مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدرا عاليا من تماسك الجماعة(9).

فالقيادة السياسية كعملية هي قدرة وفاعلية القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.

إذن يمكن القول أن القيادة السياسية بهذا المعنى ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، وبالتالي نستنتج من خلال التعريف أن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما: القائد +النخبة السياسية(10).

فالقيادة السياسية إذن كعملية تتضمن: القائد+النخبة السياسية+الأتباع+المواقف

والسؤال المطروح هل ينطبق القول هذا على القيادة السياسية في الجزائر؟ هذا ما سنعرفه من خلال هذه الدراسة.

وقبل أن نجيب على ذلك يجب أولا أن نفرق بين القيادة والرئاسة، ففي كل الأحوال نطلق على رؤساء الدول بالقادة وحتى ولو كان نظام الحكم ملكيا أو جمهوريا، فلا يهم الأمر هنا، ولكن إذا جئنا إلى المستوى التحليلي لمفهومي القيادة والرئاسة نجد الفروق التالية:

فالقائد الحقيقي الذي نريد التأكيد عليه في هذه الدراسة هو ذلك القائد الذي يأخذ بعين الاعتبار عند ممارسته للسلطة السياسية دوافع وحاجيات أعضاء النخبة السياسية والجماهير، ويعتمد في تعامله معهم بالأساس على الإقناع والاقتناع، ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع، ونعني هنا ذلك التغيير المجتمعي الذي يبرز في جانبه الإصلاحي والتطويري والتحديثي والتنموي بصفة عامة، ولكن هل كل الرؤساء هم قادة حسب هذا الطرح؟ لنقول أن الرئيس أثناء ممارسته للسلطة السياسية عادة ما يتجاهل هذه الدوافع ويعامل الآخرين النخبة والجماهير باعتبارهم أشياء من منطلق سلطته القمعية أي أهدافه الخاصة وليس الأهداف التي يصبوا إليها المواطن.

2. أزمة الدولة ومعوقات التنمية في الجزائر:

1.2. الإرث الاستعماري:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الفرنسي الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فقد أنتجت مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي اللذان مسا أغلبية أعضائه بعد عمليات نزع الملكية العنيفة والواسعة التي تعرضت لها الكثير من القوى الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة تهميش واسعة مست المدينة والريف.

بالإضافة إلى الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة كانت السمات الأساسية الأخرى لهذا المجتمع الجزائري الذي أنتجته الظاهرة الإستدمارية، فساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف شرائحه الاجتماعية، بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية للمجتمع(المسجد والزوايا)(11)، إلا القليل منهم من تكون في المدارس والجامعات الفرنسية والذين نسميهم بالفرانكفونيين الذين فضلوا الوقوف إلى جانب الفرنسية، وكانوا في أعماقهم يدافعون عن موقفهم في السلطة بعد الاستقلال وعن مكانتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وعن فائدتهم المادية، وحاولوا أن يقرنوا بين مصلحتهم وبين مصلحة الوطن في

التشبث بالفرنسية كما يزعمون(12)، ونتج بعد ذلك الصراع المعروف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بين المتفرنسين والمعربين في السلطة.

2.2. الخيار السياسي بعد الاستقلال:

اقترنت الأحادية السياسية بسيطرة الجيش على الحياة السياسية، نتيجة صراع عرفته الجزائر حتى قبل الاستقلال(أولوية السياسي على العسكري)، وكان الحسم لصالح جيش الحدود الذي مثلته مؤسسة قيادة الأركان على حساب بعض قوات الولايات الداخلية والحكومة المؤقتة التي جسدت قيم النضال السياسي والارتباط بالشعب، وقد أصبح الصراع بين الفريقين أحد أهم تمفصلات الصراع في الجزائر المستقلة، ليس فقط خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، المتهم من قبل قيادات الداخل بأنه عراب هذه المجموعات الفارة من الجيش الفرنسي، بل حتى لاحقا خلال فترة التسعينيات، وما نتج عنها من تداعيات ما زالت حاضرة إلى الآن(13) في عصر التعددية السياسية(والحقيقة أنها التعددية الحزبية).

3.2. الخيار الاقتصادي بعد الاستقلال:

بقدر ما كان اختيار النموذج الاشتراكي نهجا اقتصاديا للجزائر بعد الاستقلال من طرف القيادة السياسية تعبيرا عن القطيعة التامة مع النظام الرأسمالي الاستدماري، كان كذلك انقلابا واضحا ومحبطا في نفس الوقت وتراجعا على ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، والمتمثل في إقامة دولة جزائرية مؤطرة بالمبادئ الإسلامية، إن هذا التحول وبغض النظر عن دوافعه السياسية والإيديولوجية وسياقاته الإقليمية والدولية، فهو يعبر عن تخبط وضبابية في الرؤية الواعية المتعلقة ببناء الدولة الفتية، وهذا ما انعكس على جل السياسات العامة الوطنية والخيارات الإستراتيجية المتعلقة بعملية التنمية، هذا النظام الذي ورّث الجزائريين الكسل والتواكل بحكم اعتماد الدولة على الريع البترولي دون التفكير عن البديل لذلك في كل نفقاتها العمومية وسميت بحق دولة ريعية(14) وليس دولة منتجة، لأن إيراداتها تأتي من صادراتها البترولية، إلى أن حدثت الانتكاسة الكبرى وهي انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وبعد هذا جاءت أحداث 05أكتوبر 1988 كنتيجة منطقية لذلك(وانهيار المنظومة الاقتصادية للجزائر)، وبعد هذا السقوط الحر للاقتصاد الريعي أخذت الجزائر بنظام اقتصاد السوق والمقترن بطبيعة الحال بنظام التعددية السياسية في مرحلة انتقالية وما نتج عنه من تبعية واضحة لمؤسسات بروتن وودز "صندوق النقد الدولي" من خلال المساهمة في إملاء شروطه

في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المفلسة وخصخصتها، وما نتج عنها بعد ذلك من تسريح للعمال وارتفاع نسبة البطالة، وتردي القدرة الشرائية للمواطن نتيجة الندرة وارتفاع نسبة الفقر وانهيار ما كان يسمي بالطبقة الوسطى، والدخول فيما يسمى بالعشرية السوداء التي راح ضحيتها الآلاف من المواطنين.

4.2. الفساد السياسي:

عرفت الجزائر الفساد السياسي منذ الاستقلال(عمره 53سنة)، وكانت أول قضية فساد ما كان يعرف بقضية اختلاس خزينة جبهة التحرير الوطني بمبلغ 43مليون فرنك سويسري، وهذه الأموال تم تهريبها إلى أحد البنوك السويسرية بين عامي 1962م و1964م، وبعد اكتشاف عملية الاختلاس تم إعادة ما يربو عن 2 مليون فرنك سويسري فقط، وكان هذا في ظل حكم الحزب الواحد وكذا الخراب الذي تركه الاستدمار، وقيام المعمرين بنهب ثروة البلد عشية مغادرتهم الجزائر،هذا وقد ورث الشعب الجزائري الجوع والجهل وتنظيما إداريا معدما واقتصادا مخربا(15).

ولقد تطور الفساد السياسي في عهد الرئيس الهواري بومدين نتيجة عملية التصنيع المتسارعة والتي تطلبت استثمارات ضخمة ومكلفة والتي كرست اللجوء الزائد عن الحد إلى الخارج عموما...أدت إلى ازدياد النفقات، وهذا ما يشمل الفساد بطبيعة الحال(16)، وفي عهد الرئيس الشادلي بن جديد انتشر الفساد السياسي بشكل رهيب رغم الحملة التي شنها ضد الفساد من خلال إنشاء آلية المراقبة مجلس المحاسبة عام 1980، وقاد غرق النظام السياسي في الفساد إلى إفلاس النظام وعجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فشل الانفتاح السياسي والاقتصادي مرة أخرى، فقد ساهم الفساد السياسي في استقرار النظام الأحادي وحافظ على توازن الأطراف الفاعلة لكنه أضعف الدولة وأفقدها هيبتها ومصداقيتها.

وفي ظل المرحلة الانتقالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي فشل ذلك التحول الديمقراطي، وانهارت المؤسسات وعمت الفوضى وأعلنت حالة الطوارئ ما شجع على الفساد والنهب الذي لم يقتصر على النخبة الحاكمة، ولما تكلم الرئيس محمد بوضياف عن الفساد وأعلن الحرب عليه تم اغتياله وتواصل الفساد السياسي، وفي ظل اهتمام السلطة السياسية بمحاربة المعارضة المسلحة سمحت سياسات رسمية بانتشار مختلف أشكال

النهب(17)، واستمر الفساد إلى حين ظهور قضية الخليفة بنك وقضية الطريق السيار شرق غرب، وقضية الصفقات المشبوهة والرشاوى لشركة سونا طراك...، فالفساد السياسي كان ولا يزال من أشد الإشكالات التي تعيق التنمية في الجزائر بفعل المافيا المندمجة في دواليب السلطة، وهذا ما جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يهدد في كثير من المرات بالرحيل إذا لم تلتزم هذه المافيا بقواعد اللعبة الاقتصادية.

3-التغيير المجتمعي في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

رغم كل ما شاب الانتخابات الرئاسية لسنة 1999م من شكوك حول نزاهتها، فإن عبدالعزيز بوتفليقة لم يتأخر في استلام مهامه كرئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي بدأت بإجراء مراسيم تسليم وتسلم من الرئيس المستقيل اليامين زروال، وفي أثناء ذلك ألقى الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة خطابا اتسم بإعادة التذكير أن الدولة الجزائرية ما زالت قائمة وسوف تسخر هذه الدولة كل ما تملكه من وسائل لوقف العنف والاقتصاص من مسببيه طبقا لقوانين الجمهورية.

ولقد ركز الرئيس الجديد على أمرين في بالغ الأهمية نظرا للظروف التي كانت تحيط بالجزائر داخليا وخارجيا، وهما الأمن وكيفية تحقيقه والاقتصاد الجزائري وكيفية إنعاشه، ما يعني أن القيادة السياسية وعلى رأسها الرئيس(القائد) وضعت أولوية الأولويات كنقطة بداية وأساسية للوصول إلى التغيير أو التطوير المراد الوصول إليه وهو التنمية الشاملة التي طالما تغنى بها ووعد بها الرؤساء السابقون وفشلوا في الوصول إليها، ولكن القيادة السياسية القديمة الجديدة وعدت كذلك بالوصول إلى ما فشلت فيه القيادات السياسية السابقة،ولكن بعد استتباب الأمن الذي هو نقطة الارتكاز للتغيير المجتمعي(التنمية الشاملة).

وسنتطرق إلى السياسات العامة المنتهجة من طرف القيادة السياسية في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أو كما تعرف بفترة ما بعد الأزمة كما يحلو للبعض وصفها.

1.3. سياسة استرجاع الأمن:

كما ذكرنا سابقا فإن تحقيق الأمن والقضاء على العنف كان الأولوية للقيادة السياسية الجديدة، والحقيقة أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا في ظل استقرار الوضع الأمني الذي لم يكن يسمح بانطلاق عجلة التنمية في الماضي القريب أي فترة العشرية السوداء، وبما أن

الشعب الجزائري عان الويلات من حالة اللاأمن ودفع ثمنها باهظا، وكان من نتائج هذا الوضع المتدهور الهجرة الكبيرة للمواطنين من الأرياف إلى المدن وأطرافها ما ساعد على ظهور الأحياء القصديرية التي أنتجت الجريمة والفقر والبطالة، إذن فحري بالقيادة السياسية في تلك الفترة أن تركز على الجانب الأمني فكانت المقاربة الأمنية والتنمية هي مفتاح الحل بالإضافة إلى الاعتماد كلية على النظرية الكنزية في تحقيق التغيير المرغوب في شتى المجالات، وأهم ما ميز هذه السياسة هو إصدار القرار السياسي المتعلق بقانون السلم والمصالحة الوطنية.

ولقد استطاع الرئيس بحنكته وخبرته السياسية الطويلة أن يسوي الخلافات التي كانت بين القوى والجماعات المختلفة في المجتمع، أو لنقل تأجيلها! حيث أعلن في برنامجه الانتخابي لسنة 1999 عن أولويات ثلاث هي إحلال السلام والوئام المدني، وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية، ولقد تمكن في بداية عهدته أن يجمع كل القوى والتيارات الوطنية والمحافظة والإسلامية وحتى الاستئصالية التي كانت ترفض فكرة الحوار الوطني والمصالحة وتحبذ معالجة العنف معالجة أمنية، فاستطاع الرئيس(القائد) أن يجسد فكرة المصالحة بإصدار قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي وصولا إلى عفوه الشامل عن كل أفراد الجيش الإسلامي وبعض الجماعات المسلحة التي قبلت الهدنة بمحض إرادتها(18).

وكان فحوى القانون ومضمونه العمل على إعادة الأمن والاستقرار والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، وقد صادق البرلمان الجزائري على القانون وعرض بعد ذلك للاستفتاء الشعبي يوم 1999/09/16م، فزكاه الشعب الجزائري والنخبة السياسية على حد سواء، ثم تم ترقية الوئام المدني إلى الوئام الوطني(قانون الرحمة الذي فشل في تطبيقه الرئيس اليامين زروال)، ثم بعد ذلك تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 03/2000 الصادر في 10أكتوبر 2000م والمتعلق بتوقيف المتابعة القضائية للأشخاص المنتمين إلى المنظمات التي قررت بصفة تلقائية وإرادية إنهاء أعمال العنف، ثم تطور قانون الوئام الوطني بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004(العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة) إلى ما يسمى المصالحة الوطنية الشاملة(التي أثارت العديد من المخاوف في أوساط النخبة المثقفة والشعبية بسبب غموض التسمية وعدم وضوحها)، واستفتاء الشعب حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في

29سبتمبر 2005م وكان التصويت بنعم ما نسبته 97.36% ودخل حيز التنفيذ في 29فيفري 2006م(19). فرغم كل النقائص التي شابت هذه القوانين فإن القيادة السياسية الحكيمة للرئيس قد اهتدت إلى تكثيف الضمانات وتقليل الشروط لأن أبعاد الفعالية السياسية لأي نظام سياسي تتمثل في مدى قدرته على بلورة آليات وأساليب فعّالة تمكنه من الحد من تفاقم هذه الظاهرة وتقليصها إلى أدنى مستوى، وبالتالي فإن المصالحة الوطنية يمكن أن تسجل كإنجاز تاريخي عظيم في سجل الرئيس القائد عبد العزيز بوتفليقة، فبفضل هذه الآليات استعادت الجزائر أمنها.

2.3. السياسة الاجتماعية والاقتصادية:

يمكن القول أن العهدة الأولى التي قضاها الرئيس في الحكم على رأس النظام السياسي ميزها التركيز على استرجاع الأمن والحد من العنف المسلح وبداية من النصف الثاني للعهدة الثانية بدأ التركيز على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى متابعة الطريق في سبيل تثبيت المكسب الأهم وهو الأمن من خلال شراء السلم الاجتماعي، فهل كان النجاح حليف القيادة السياسية فيما تعلق بتحقيق ظروف اجتماعية واقتصادية أحسن للمواطن الجزائري مثلما كان النجاح من حليفها في الجانب الأمني؟

يمكن إجمال السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي رسمتها القيادة السياسية خلال ثلاث عهدات رئاسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى سنة 2014م بما سمي برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاث مخططات هي:

-المخطط الثلاثي **2001-2004**: وسمي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وخصص له غلاف مالي يبلغ 525مليار دج أي ما يعادل 7مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216مليار دج أي ما يعادل 16مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة(20).

جدول 01: يبين محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي*: الوحدة مليار دج(21)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1

تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

-المخطط الخماسي الأول **2005-2009**: ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو وخصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705مليار دج أي 114مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة 9.680مليار دج أي حولي 130مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى(22).

جدول 02: يبين محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(23)

البـــــرنامج	الوحدة مليار دج	النسبة المئوية%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%08
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	%1.1
المجموع	4.202.7	%100

-المخطط الخماسي الثاني **2010-2014**: ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث خصصت له مبالغ مالية إجمالها يقدر بـ21.214مليار دج أي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي(24)

جدول 02: يبين محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي(25)

البرنـــــامج	القيمة المالية	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.53

برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	% 16.05
المجموع	21803	% 100

إن القيادة السياسية كانت لديها نظرة شاملة للتنمية، بحيث رصدت مبالغ مالية ضخمة لإحداث التنمية المفقودة في كل القطاعات والمجالات، وبعملية حسابية بسيطة رصدت الدولة 432 مليار دولار أمريكي لتحقيق التنمية الشاملة للفترة الممتدة من 2001إلى 2014م، فبقدر ما كان المبلغ المرصود لتحقيق التغيير المجتمعي ضخما بقدر ما كان الفساد في أعلى درجاته.

وبالرغم مما تحقق على مستوى مؤشرات التنمية البشرية فيما يخص نسبة التمدرس في المستوى الابتدائي باحتلال الجزائر المرتبة الأولى عربيا بنسبة 75% من عدد المتمدرسين على مستوى البلدان العربية مجتمعة لسنة 2011م، وكان معدل تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في التعليم الثانوي متكافئا جدا، وانخفاض نسبة الأمية في الفئة العمرية لـ15سنة فما فوق حيث انتقلت من 6.435.795أمي سنة 1995م(66% إناث)إلى 708.710 سنة 2004م(69%إناث)، ثم إلى 610.876أمي سنة 2006م(26)، وكذا تحسن المستوى المعيشي للسكان: الربط بالكهرباء 98% والغاز الطبيعي 46%، والمياه الشروب 95%، بالإضافة إلى شبكة التطهير الصحي 85%، ونسبة التمدرس للفئة العمرية أقل من 15سنة بنسبة 97%، ومعدل الحياة 71.1سنة، إلا أن القطاعات الأخرى الإنتاجية لم تساهم في تحقيق ذلك النمو الذي سطرت من أجله القيادة السياسية برامج ومخططات وبمبالغ كبيرة، وكان معدل النمو بطيئا وفي بعض القطاعات الأخرى كان النمو سالبا على طول الخط.

إن سوء استخدام القيادة السياسية للوفرة المالية انعكس سلبا على الأمن المجتمعي في الجزائر، وصعد من الاحتجاجات لمختلف شرائح المجتمع، وهذا ما زعزع ثقة المواطن بقيادته السياسية،مما مكن بعض الأطراف سواء داخل الجزائر أو خارجها من خلق بعض المشاكل التي أخذت صبغة طائفية تارة وعرقية وجهوية تارة أخرى،ونتذكر هنا أزمة منطقة القبائل وأزمة الغاز الصخري وأزمة الزيت والسكر وأخيرا أزمة غرداية.

وبفضل حكمة الرئيس(القائد) السياسية والدبلوماسية استطاع أن يخمد نار الفتنة في منطقة القبائل من خلال تلبية بعض مطالب سكان المنطقة وأولها دسترة اللغة الأمازيغية

وجعلها لغة وطنية ثانية بعد اللغة العربية، واستطاع بفضل خبرته كذلك أن يخمد نار الاحتجاجات التي اندلعت في بعض مناطق الجزائر غضبا على غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار في ظل إنفاق الملايير من الدولارات لتحسين ذلك، في هذه الفترة كان الرئيس قادرا على أداء مهامه الدستورية كرئيس للبلاد في عهدته الأولى والثانية ولكن ساءت صحته في العهدة الثالثة والرابعة كثيرا ولم يعد بإمكانه أداء مهامه الدستورية، وهذا مناقض لما جاء في الدستور الجزائري في المادة **88** من الباب الثاني الخاص بتنظيم السلطات، في هذه الأثناء ثار غضب سكان الجنوب ضد سياسة استغلال الغاز الصخري وأخذت منحا تصاعديا في شكل تحدي من الطرفين المواطنون والحكومة، ولكن في غياب القائد، وبعد مد وجزر أتخذ القرار السياسي بالعدول عن استغلال الغاز الصخري تلبية لمطالب السكان، وبعدها اندلعت المواجهات الدامية بين سكان مدينة غرداية والتي أخذت منحى طائفي لسبب أو آخر أصبح يهدد أمن واستقرار الجزائر، ولكن غياب القائد الكاريزمي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الساحة السياسية أجل حل الأزمة إلى وقت لاحق في ظل التطويق والمقاربة الأمنية المتبعة من طرف الحكومة في المنطقة.

في ظل هذه الظروف الصعبة وبداية انهيار أسعار البترول سنة 2014م، وغياب القائد السياسي(الرئيس) عن الساحة الوطنية والدولية، أصبح الاستقرار السياسي والأمني للجزائر في خطر ناهيك عن توقف البناء والتشييد بتراجع الحكومة عن الكثير من المشاريع الكبرى، وانتشار الفساد السياسي والاختلاس للأموال العمومية بداية من قضية الخليفة بنك، وكذلك قضية سوناطراك الأولى والثانية، بالإضافة إلى قضية الطريق السيار شرق غرب، كلها وأخرى تدخل في خانة الفساد الذي استشرى في أعلى هرم السلطة(النخبة الحاكمة)، فالثقة التي استرجعها الرئيس مع المواطن غابت بغيابه، وأصبح المواطن لا يثق في حكومته التي أنفقت أكثر من 800مليار دولار أمريكي(رقم غير رسمي) في 15 سنة دون فائدة(بالنظر إلى المبلغ الضخم فالانجازات وإن وجدت لا تقدم في شيئ)، والدليل أن البطالة وصلت نسبتها 10.6 لسنة م2014 أي ما يعادل 1مليون و214 ألف بطال، منهم 25% من الشباب و16%من المتخرجين من الجامعة(27)، وحسب صندوق النقد الدولي فإن نسبة البطالة ارتفعت سنة 2015م لتصل حدود 11.3%، وبنسبة تضخم تصل 4.2% كذلك في حدود السنة الجارية(28)، ويؤكد الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري أن الاقتصاد الجزائري ينفق

3.5دولار أمريكي لإنتاج 1دولار أمريكي، هذا ما يعني ضعف المرد ودية الاقتصادية، فمؤشر الفساد بالنسبة للجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية هو المرتبة 100من أصل 175دولة مسها المسح(29)، ما يعني أن نسبة الفساد لم يعد مرضا بل أصبح واقع يعيشه المواطن الجزائري في كل لحظة من حياته اليومية، أو لنقل الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري هي ثقافة الفساد، إنه الاقتصاد الريعي وليس المنتج، فبقدر ما كانت المشاريع كبيرة كانت المبالغ المالية المرصودة لذلك أكبر، وكان الفساد كبيرا جدا في ظل وجود آلية الرقابة مثل مجلس المحاسبة(عمره 35سنة)؟، فالغني زاد غنى والفقير زاد فقرا، فحسب الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان فإن أكثر من 1مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر أي ما نسبته 24% من السكان.

فما هو السبب وراء انتشار الفساد؟ لنجيب على ذلك بأن القيادة السياسة في الجزائر ساعدت على ذلك من خلال تضييقها على حرية الصحافة والحريات العامة بشكل خاص، فحسب التصنيف العالمي لحرية التعبير فإن الجزائر متمركزة في الخانة الحمراء في التضييق على حرية الصحافة فهي تحتل المرتبة 119من أصل 180 دولة مسها المسح(30)، وباعتراف رئيس اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها في الجزائر فاروق قسنطيني، مع العلم أن هذه الهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية.

فالمخططات التي أطلقتها القيادة السياسية لم تحقق ما كان يحلم به المواطن الجزائري رغم الغموض الذي يكتنف تصريحات النخبة الحاكمة والموالين لها من منظمات غير حكومية، وأحزاب سياسية والتي فحواها أن الدولة الجزائرية حققت نجاحا كبيرا في كل المجالات، فكيف نفسر إنفاق 800مليار دولار والنتيجة كانت ضعيفة حتى لا نقول منعدمة بالنظر للإمكانيات المتاحة لذلك، بالإضافة إلى ذلك أن هناك تأخرا بالجملة في إتمام المشاريع في وقتها المحدد،خاصة إذا علمنا أن إعادة تقييم المشاريع بالأغلفة المالية كلف الخزينة العمومية 60مليار دولار، ومع ذلك تم إطلاق مخطط آخر سمي بمخطط دعم النمو الجديد(المخطط الخماسي الثاني) بغلاف مالي قدر بـ262مليار دولار أمريكي للفترة الممتدة من سنة 2015م إلى غاية 2019م، في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر نتيجة استهلاك مبلغ مالي ضخم من خلال المخططات السابقة وبنتائج ضعيفة، وانهيار سعر النفط ما دون 50دولار، وتطبيق سياسة التقشف في غطاء ترشيد النفقات العمومية.

جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ووعد مثله مثل الرؤساء الذين سبقوه بالتنمية ولم يحقق إلا القليل في فترة بحبوحة مالية لم تعشها الجزائر منذ الاستقلال، صحيح أن الرئيس حقق نجاحا أمنيا بإيقاف العنف واستتباب الأمن والقضاء على الإرهاب وهي نعمة عظيمة نحسد عليها مقارنة بالدول العربية الأخرى، ولكن لم يحقق تلك الانطلاقة الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية، أو ما يسمى بالتغيير المجتمعي في معناه التطوير والإصلاح، لأن النخبة السياسية الحاكمة لم تكن في مستوى الثقة التي وضعها المواطن الجزائري في القيادة السياسية الجديدة(الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) الغائب بجسده والحاضر في قلوب الجزائريين الذين يعترفون له بحق القادة على شعوبهم.

خاتمة

-إن المواطن الجزائري لا يثق في مؤسسات الدولة بقدر ما يثق في الأشخاص، فقد وثق الجزائريون في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة باعتباره رمز من رموز الثورة الجزائرية وأحد رجالات الرئيس الهواري بومدين رجل التأميمات، فعموم المواطنين وثقوا في الرئيس القائد دون أن يعطوا نفس الثقة للمؤسسات التي تعمل معه، فالرئيس اعتمد في تواصله مع المواطن على أسلوب الإقناع واقتنع المواطن به قبل سياساته، ولكن عندما غاب القائد زالت تلك الثقة وحل محلها الخوف من المستقبل.

-إن التنشئة السياسية للمواطن الجزائري أورثته ثقافة سياسية مرتبطة بفكرة شخصنة السلطة وليس مأسستها، هذا ما يدل على أن المواطن الجزائري لم يصل بعد إلى ثقافة الدولة أو ثقافة المؤسسات، فهو أي المواطن منبهر دائما بشخصية الرئيس القائد الكاريزمي، مثلما كان عليه الحال مع الرؤساء السابقين من الرئيس أحمد بن بلة إلى الرئيس اليامين زروال وآخرهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

-إن القيادة السياسية ممثلة في الرئيس بوتفليقة والنخبة الحاكمة حققت نجاحا في استرجاع الأمن للجزائريين ولو على مضض، ولكن لم تحقق هذه القيادة ذلك التغيير المجتمعي المتعلق بالشق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي.

-إرتفاع نسبة البطالة ونسبة الفقر وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية رغم وفرتها في الأسواق أضعف القدرة الشرائية للمواطن مما دفعه إلى استخدام أسلوب الاحتجاج والتظاهر رغم منعه قانونيا للتعبير عن فشل كل السياسات والبرامج المنتهجة من طرف القيادة السياسية لمدة 15سنة.

-ضعف القيادة السياسية في طريقة تعاملها مع الوفرة المالية بسبب سوء استخدامها، وذلك برصد مبالغ مالية ضخمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة دون تفعيل آليات الرقابة للمال العام ما ساعد على انتشار الفساد والاختلاسات من طرف بعض أطراف النخبة الحاكمة نفسها.

التوصيات:

-إن التغيير المجتمعي بمعنى التنمية الشاملة يتطلب من القيادة السياسية استخدام التخطيط الاستراتيجي أو ما يسمى بالإدارة الإستراتيجية للموارد والإمكانيات المتاحة في عملية التطوير المجتمعي، مع انتهاج أسلوب الحوار والإقناع والاقتناع والشفافية مع المواطن حتى تستطيع التأثير في سلوكه تجاه البرامج والسياسات المنتهجة.

-قبل الشروع في أي عملية في سبيل تحقيق رفاهية المواطن وجب تفعيل آليات الرقابة لمكافحة الفساد، ومن بين هذه الآليات المؤسسات الإعلامية والصحافة بكل أنواعها مع ضبط عملها حتى لا يساء استخدامها.

-إن أساس التغيير المجتمعي(التنمية الشاملة) هو الأمن السياسي(تحقيق الأمن ونبذ العنف بكل أشكاله)، وبدونه لا يمكن تحقيق التنمية والأمن في المجالات الأخرى(الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن الاقتصادي....)لذا على السلطة والمواطن والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تثمن المكاسب التي تحققت وتحافظ عليها بالعمل على مواصلة مكافحة ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش والمحسوبية....

-إن الفساد ساعد على استقرار نظام الحكم من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ولكن أضعف الدولة ومؤسساتها، لذلك على القيادة السياسية قبل مبادرتها إلى إحداث التنمية أن تجدد ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، من خلال تأسيس جديد لشرعية جديدة مبنية على أساس الاحترام المتبادل بين المواطن والدولة، فالشرعية الثورية زالت بزوال الحزب الواحد.

الهوامش

(1)-عاصم الأعرجي،أساسيات في التخطيط للتطوير الإداري.بغداد:دار المعارف،1977،ص5

(2)-محمد منير حجاب،الإعلام والتنمية الشاملة.ط2،القاهرة:دار الفجر،2000،ص15

(3)-خيضر خنفري،تمويل التنمية المحلية في الجزائر.أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،2011/2010،ص9

(4)-نفس المرجع،ص10

(5)-أحمد إبراهيم نفر، الفرق بين التغير والتغيير، نشر على الموقع الإلكتروني يوم2013/5/2
WWW.ALUKAH.NET

(6)-عزت السيد أحمد،القيم بين التغير والتغيير-المفاهيم والخصائص والآليات. مجلة جامعة دمشق،المجلد27، العدد1و2،2011،ص 613
WWW.damascusuniversity.edu.sy/mag/human

(7)-عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح.دمشق:إتحاد الكتاب العرب،2003،ص28

(8)-نفس المرجع، ص45

(9)-عامر مصباح،معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر:المكتبة الجزائرية،2005،ص134

(10)-جلال عبد الله معوض،القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، 2010
www.siyassa.org.eg

(11)-عبد الناصر جابي،الحركات الاجتماعية في العالم العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص293

(12)-عبد الله الركيبي، الفرانكفونية مشرقا ومغربا، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2009، ص152

(13)-عبد الناصر جابي وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص82

(14)-حسنين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية-الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص63

(15)-محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر،الأسباب والآثار والإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص198

(16)-نفس المرجع، ص200

(17)-نفس المرجع، ص207

(18)-نبيل بويبية، الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة.
www.etudiantdz.net/rb/t34657.html

(19)-نفس المرجع.

(20)-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص147

(21)-نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي2000-2010. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص44

(22)-مجلس الوزراء، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، أفريل 2005

(23)-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، 2001، ص87

(24)-هيئة الأمم المتحدة، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية،2014
www.sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html
(25)-نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص48
(26)-الديوان الوطني للإحصائيات www.echoroukonline.com
(27)-سميرة بلعمري، الافامي-ارتفاع نسبة البطالة واستمرار العجز وعودة التضخم في الجزائر،2015
www.echoroukeonline.com/ara/articles/25737.html
(28)-محمد الهادي شنين، ما بعد الوفرة، 2015/02/12 www.bohothe.blogspot.com/2015
(29)-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، جزائريون يعيشون تحت خط الفقر، ماي 2015
www.elkhabar.com/press/article/80358/10
(30)-مراسلون بلا حدود، مؤشر حرية الصحافة في الجزائر، 2015
www.djazairess.com/elkhabar/448332